

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

219 - (ألا كل شيء ما خلا $\square$ باطل ...) .

وذلك لأن ما في هذه مصدرية فدخلوها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال السيرا في على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو أرسلها العراك وقيل على الطرف على نياتها وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا ما خلا زيدا على الأول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فإن قالوا ذلك بالقياس ففساد لأن ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو (عما قليل) (فيما رحمة) وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه حرف الراء .

رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم إنه أخبر عنه في قوله .

220 - (إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عارا عليك ورب قتل عار) .

ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور أو خبر للمجرور إذ هو في موضع مبتدأ

كما سيأتي